



سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X: النوع الاجتماعي

سلسلة
إلقاء الضوء
استجابة - سرعة - رد الفعل



إدماج النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار: بيانات مقارنة وأمثلة

روبرت فورستر وكريستين بيل



يستند هذا البحث إلى قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X (www.peaceagreements.org). وهي قاعدة بيانات تضم جميع اتفاقات السلام التي أبرمت في أي مرحلة من مراحل عملية السلام ما بين عامي 1990 و2016. يمكن البحث في قاعدة البيانات بالكامل وهي تدعم كلاً من الفحص النوعي والكمي لاتفاقات السلام.

المؤلفان: روبرت فورستر وكريستين بيل

مؤل هذا الإصدار من سلسلة إلقاء الضوء بدعم سخي من وزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

تعد سلسلة إلقاء الضوء على النوع الاجتماعي في قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X مبادرة بتكليف من قسم السلام والأمن في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وجهات النظر التي تم التعبير عنها في هذا الإصدار تخص المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة ولا الأمم المتحدة ولا أي منظمة تابعة لها.

تمثل هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء أحد مخرجات برنامج أبحاث التسويات السياسية (www.politicalsettlements.org) في جامعة إدنبره، والذي يستمد تمويله الرئيسي من وكالة المملكة المتحدة للمعونة التابعة لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لصالح الدول النامية. المعلومات وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تخص المؤلف. ولا يوجد هنا ما يمثل وجهات نظر الوزارة.

يود المؤلفان أن يتوجها بالشكر إلى الزملاء في هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذين أنفقوا وقتهم في مراجعة المسودات السابقة، ومنهم راشيل دور-ويكس ولوران فون إكارتسبرغ وأنيسة والجي. كما نعبر عن تقديرنا للمراجعين الخارجيين الذين قدموا أيضاً تعليقات مماثلة موسعة وثاقبة على المسودات السابقة، وبخاصة كيت بيوكانون وسامان أندرايني. والشكر أيضاً مستحق للفريق في برنامج أبحاث التسويات السياسية، ومنهم لورا وايز لمراجعتها مسودات سابقة وهاريت كورنيل وروبرت ويلسون وريك سميث من وكالة سميث للتصميم الذين تولوا أعمال التدقيق والإنتاج. وتظل أي أخطاء مسؤولية المؤلفين دون غيرهما.

صور الغلاف: جميع الصور خاضعة لحقوق الطبع.

©2019 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

المحتويات

01	سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X
02	مقدمة
02	الأنماط العامة لاتفاقات وقف إطلاق النار وترتيبها
05	اتفاقات وقف إطلاق النار والنصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي: علاقة مهمة
10	نظرة عامة على إدماج النوع الاجتماعي في أنماط وقف إطلاق النار
14	استراتيجيات لمفاوضات واتفاقات وقف إطلاق النار الشاملة
15	الخلاصة
16	الموارد الرئيسية
18	المراجع

سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X

تتناول سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X أسئلة تتعلق بعمليات السلام المقارنة، يثيرها الساعون إلى التأثير على عمليات السلام والانتقال لجعلها أكثر شمولاً. تقدّم كل حلقة من سلسلة إلقاء الضوء مواد مقارنة من اتفاقات السلام تتعلق بقضية رئيسية، وفي بعض الأحيان تشير إلى سياق محدد أثير السؤال من خلاله، وفي بعض الأحيان توضع في إطار أعم. تتناول سلسلة النوع الاجتماعي الأسئلة التي يثيرها نطاق من الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الإشارة إلى مشاركة المرأة المُجدبة وكذلك النهج المراعية للنوع الاجتماعي والمستجيبة له.

تتناول هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء الأسئلة التالية:

متى تناولت اتفاقات وقف إطلاق النار في النزاعات المسلحة النساء، وكيف تناولتهن؟ لماذا يجب أن تتضمن اتفاقيات وقف إطلاق النار نصوصاً محددة بحسب النوع الاجتماعي؟ أخيراً، ما هي الاستراتيجيات الممكنة لإدماج النساء في رصد وقف إطلاق النار وأنماط التنفيذ؟

مقدمة

تتناول هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء السؤال المتعلق بما إذا كانت اتفاقيات وقف إطلاق النار في النزاعات المسلحة تتناول الاحتياجات والمصالح المحددة للنساء، وكيفية تناولها. كما تقدم أمثلة لاتفاقيات أدمجت قضايا المساواة بين الجنسين وتناولت مشاركة المرأة. تهدف هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء إلى توفير بيانات وأمثلة من الممارسات الماضية لكي يستند إليها مناصرو المرأة والمساواة بين الجنسين عند السعي للتأثير على مفاوضات وقف إطلاق النار.

يمكن الاتفاق على وقف إطلاق النار في وثائق قائمة بذاتها على سبيل المثال، لإنشاء بيئة مواتية لمحادثات السلام، أو أن تحدث داخل اتفاقيات سلام أخرى مع تقدم عملية سلام أوسع نطاقاً. ونبدأ بتقديم نظرة عامة على اتفاقيات وقف إطلاق النار، يعقبها تقييم لأسباب أهمية تضمين نصوص مراعية للنوع الاجتماعي ضمن اتفاق وقف إطلاق النار. ويستند التقييم لاستعراضنا لما تتضمنه عادةً اتفاقيات وقف إطلاق النار. ثم نبين متى وكيف جرى تناول النساء في اتفاقيات وقف إطلاق النار حتى الآن، ونختم بأن نبين بعض الاستراتيجيات التي استخدمتها النساء ومناصرو المساواة بين الجنسين للتأثير على نصوص اتفاق وقف إطلاق النار.

لا يوجد تعريف قانوني لاتفاق وقف إطلاق النار، وعادة ما تستخدم مصطلحات وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية والهدنة والهدنة العامة كمترادفات في أسماء الاتفاقيات.¹ عادةً ما يكون للمصطلحات مغزى سياسي، على سبيل المثال لم يتمكن أطراف أتشيه من الاتفاق إلا على عبارة 'فاهم مشترك بشأن وقفة إنسانية مؤقتة'.² بغض النظر عن المصطلحات، يمتثل الهدف من أي اتفاق لوقف إطلاق النار في إيقاف العدائيات بين أطراف النزاع بصفة دائمة أو مؤقتة.³ نستخدم مصطلح 'وقف إطلاق النار' في هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء لفحص الاتفاقيات التي تهدف إلى التوصل إلى هدنة أو إنهاء العدائيات بين أطراف النزاع (بغض النظر عن المصطلح الرسمي الذي يصفها).

الأنماط العامة لاتفاقيات وقف إطلاق النار وترتيبها

بوجه عام، تكون نصوص اتفاق وقف إطلاق النار موجهة نحو الجهات الفاعلة المسلحة ويمكن أن تحتوي على:⁴

- ◀ النصوص العسكرية وتشمل: وقف الأعمال العدائية؛ تعريف الأعمال المحظورة؛ (انظر المربع 1) الفصل بين القوات؛ تبادل المعلومات؛ نصوص التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛ ودمج القوات.

المربع 1

الأعمال المحظورة: تحتوي اتفاقيات وقف إطلاق النار عادةً على نوعين من الأعمال المحظورة: الأعمال التي تعتبر جزءاً عادياً من المشاركة العسكرية، والتي تحظر أثناء وقف إطلاق النار؛ والأعمال التي يجب ألا تتخرب فيها القوات العسكرية أبداً، مثل العنف الجنسي.⁵ ويمكن أن تكون هذه التفرقة مفيدة لإشراك القوات العسكرية في حماية المدنيين وحقوق الإنسان.

المحظورات الشائعة على النشاط العسكري من أجل حماية المدنيين:

- تخزين الأسلحة أو نقل المخزون
- حركة القوات
- حركة الأسلحة والمعدات والقوات
- التجنيد بكافة صورته: الإجمالي والطوعي والقسري
- عمليات التدريب
- الهجوم البري والبحري والجوي
- السلوك غير الاحترافي عند نقاط التفتيش

المحظورات الشائعة على النشاط غير العسكري من أجل حماية المدنيين:

- العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بواسطة الجماعات أو القوات المسلحة
- منع عودة وتحركات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً أو إعاقتها
- الخطف والاختطاف
- الابتزاز والحصار ونقاط التفتيش غير المصرح بها أو المخصصة
- الاعتقال التعسفي
- تدمير المستشفيات والمدارس والأسواق والمواقع الدينية أو الثقافية أو السيطرة عليها أو منع الوصول إليها
- التعذيب
- النزوح القسري والاستيلاء على الأراضي أو الممتلكات
- الدعاية (لأغراض التحريض)
- زرع الألغام
- إعاقة وصول المساعدات الإنسانية
- الحد من حرية الحركة في محيط: القدرة على الوصول للأسواق، والمياه والوصول على الوقود ووظائف المنظمات الإنسانية وغيرها من المنظمات الدولية ومقدمي الخدمات
- إعاقة أو منع الوصول إلى السجناء السياسيين و/أو المعاملة المهينة للسجناء

◀ **النصوص الإنسانية** وتشمل: الإتاحة الإنسانية؛ ضمانات حقوق الإنسان؛ إطلاق سراح السجناء؛ إخلاء الجرحى والمدنيين؛ عودة الأشخاص المشردين داخلياً وإنشاء 'مناطق' و'ممرات آمنة'.

◀ **نصوص التنفيذ** التي تُنشئ لجان الرصد والتحقق أو لجان التنفيذ، وآليات التواصل أو تسوية النزاعات، وأنماط بعثات حفظ السلام، وحظر الدعاية والبيانات المعادية.

يتفاوت مدى تعقيد اتفاقيات وقف إطلاق النار واتساعها من سياق إلى آخر، وأيضاً طبقاً للمستوى التي يجري فيه الاتفاق (المحلي أو الوطني أو الدولي). على سبيل المثال، تتضمن اتفاقيات وقف إطلاق النار المحلية بصفة منتظمة عناصر أكثر محدودية، مثل فتح طرق محددة، والإطلاق المتبادل لسراح الأسرى، وإتاحة وصول عمال المساعدات الإنسانية والإغاثة، وتسليم نقاط التفتيش والتنازل عن الأراضي، بالإضافة إلى تشكيل لجان للتنفيذ. تتيح اتفاقيات وقف إطلاق النار على المستوى الوطني أو الاتفاقيات العامة بعض العناصر المحتمل قبولها أو على الأقل يمكن أن تؤثر في اتفاقيات تالية، وتشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نطاق واسع، ونصوص الإصلاح الأمني وحقوق الإنسان.

كما تتأثر مصطلحات اتفاقيات وقف إطلاق النار بالمرحلة من العملية التي أُنقِ خلالها على وقف إطلاق النار، سواء كمؤشر أولي لمحادثات السلام أو كجزء لا يتجزأ من اتفاق سلام شامل. على الرغم من أن تحقيق وقف إطلاق النار كثيراً ما يعتبر هدفاً أولياً لعملية السلام نظراً لأنه شرط مسبق لتمكين المحادثات وجهاً لوجه، إلا أن الاتفاق لا يكون دائماً ممكناً منذ البداية. وفي بعض الأحيان، لا يمكن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار إلا بمجرد تحقيق ضمانات سياسية وحقوقية محددة، كما شوهد في عمليات السلام في غواتيمالا وكولومبيا. وقد تختلف أهداف اتفاقيات وقف إطلاق النار اللاحقة عن تلك الموقعة في مرحلة مبكرة من عملية السلام، نظراً لارتباط وقف إطلاق النار بتسوية شاملة سوف يتم تشكيل نصوصها طبقاً لإمكانية تحقيق سلام أكثر استدامة، على عكس الإيقاف الفوري للعدايات بصفة منفردة.

اتفاقيات وقف إطلاق النار والنصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي: علاقة مُهملة

- حينما تتضمن اتفاقيات وقف إطلاق النار نصوصاً تشير إلى المرأة مباشرةً، فإن التفاصيل نادراً ما تُضمّن (ويعد الاتفاق السوداني الذي يُبرزه المربع 2 استثناءً من هذه القاعدة). ويشير استعراضنا لجميع نصوص وقف إطلاق النار من عام 1990 وحتى عام 2016 إلى أن النصوص المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي تعد قليلة إلى درجة لافتة:
- ◀ يتضمن 29 اتفاقاً فقط من بين 267 اتفاقاً لوقف إطلاق النار وقّعت بين 1990 و2016 نصوصاً تتعلق بالنوع الاجتماعي، ولا تشير سوى ستة اتفاقيات فقط من الاتفاقيات الموقعة قبل عام 2000 إلى النوع الاجتماعي.⁶
 - ◀ زاد عدد اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تحتوي على نصوص تتعلق بالنوع الاجتماعي من 4 في المائة إلى 18 في المائة في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2000.
 - ◀ تبلغ نسبة إدماج نصوص النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار ما يقرب من نصف (11 في المائة) نسبة إدماجها في أنواع اتفاقيات السلام الأخرى، التي تشمل اتفاقيات السلام الجزئية أو الشاملة أو الاتفاقيات المتعلقة بالتنفيذ (21 في المائة).
 - ◀ ليس هناك سوى عشر اتفاقيات لوقف إطلاق النار (3.7 في المائة) من بين 267 تبدو أنها وقعتها نساء أو شهدن عليها خلال الفترة ما بين 1990 و2016. ومن بين هذه الاتفاقيات، كان الأكثر شيوعاً أن تُمثّل النساء (على الترتيب) المنظمات الدولية والدول والمجتمع المدني وجماعات المصالح. ولا يبدو أن النساء وقعن اتفاقاً لوقف إطلاق النار نيابةً عن جماعات مسلحة غير تابعة لدولة أثناء هذه الفترة.

المربع 2

إدماج النوع الاجتماعي والسودان: اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة - السودان ، 10 شباط/فبراير 2013.

يأتي المثال الأكثر تفصيلاً على إدماج النوع الاجتماعي من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عام 2013 بين قبل الحكومة وحركة العدل والمساواة - السودان. وحتى في هذا الاتفاق، على الرغم من أن النصوص التي تم تناولها تظهر مراعاة النوع الاجتماعي، إلا أنها لم يتم التعبير عنها دائماً بطرق مُستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي، وعانى الاتفاق بأسره من نقص الالتزام والإنفاذ.

تضمنت القضايا التي تناولها الاتفاق:

- ◀ العنف ضد المرأة. على سبيل المثال، تتضمن المبادئ المنصوص عليها لتشكيل التنفيذ ما يلي:
 - "ب) للمدنيين في دارفور الحق في الحماية، بما في ذلك توفير تدابير محددة للفئات الضعيفة، من قبل النساء والأطفال مع مراعاة وضعهم الخاص في القانون الدولي، اعترافاً بأنهم قد عانوا أكثر من غيرهم أثناء النزاع و..."
 - د) حتمية الامتناع عن جميع أعمال العنف ضد المدنيين، لاسيما الفئات الضعيفة، من قبل النساء والأطفال، والامتناع عن انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني."
- (ولكن قد يكون من الأفضل في الاتفاقات المستقبلية تجنب فكرة أن النساء "مجموعة ضعيفة" واستبدالها بأنها مجموعة تتعرض لأوضاع عصبية - وهو شيء يُلْمَح له المبدأ الأول)
- ◀ إنهاء الاستغلال القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي
- ◀ إنهاء تجنيد الفتيات والفتيان
- ◀ التمثيل 'المناسب والفعال' للنساء على جميع مستويات الآليات وقف إطلاق النار' (المادة 9):
 - ◀ إدماج النساء في لجنة مراقبة وقف إطلاق النار
 - ◀ أن الطرفان يضعان احتياجات المدنيين والنساء والأطفال في مرتبة أعلى من احتياجاتهما
 - ◀ إشارة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325
 - ◀ التأكيد على أن العنف يجب أن يُعالج بأسلوب يُراعي النوع الاجتماعي

يعتبر إدماج النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار أمراً هاماً نظراً لأنه يمكن:

- ◀ أن يضمن معالجة أبعاد النزاع المتعلقة بالنوع الاجتماعي. يمكن أن تساعد النصوص المحددة الخاصة بالنوع الاجتماعي في معالجة الطريقة التي يتعرض بها الرجال والنساء للعنف، وأن تضمن التعامل مع الحماية، والنزوح والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جميعاً بطريقة مراعية للنوع الاجتماعي.
- ◀ أن يحظر العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من شروط وقف إطلاق النار. تعتبر تسمية العنف ضد المرأة على وجه التحديد كأحد انتهاكات وقف إطلاق النار أمراً هاماً لضمان حظره وتسجيل الحوادث كجزء من رصد وقف إطلاق النار.⁷ في غياب نصوص مناسبة، لا تملك قوات حفظ السلام الولاية القانونية لرصد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو قد تقتصر على التدريب المناسب للتعامل مع هذا النوع من العنف.⁸
- ◀ أن يستفيد من خبرات المرأة في العمل الإنساني. يمكن أن تتضمن اتفاقيات وقف إطلاق النار نصوصاً للإغاثة الإنسانية، والتي تعتبر تجارب المرأة وخبراتها أمراً حاسماً بالنسبة لها.⁹
- ◀ أن يُضفي المصدقية على العملية. يمكن أن يُضفي الإدماج المبكر للمرأة في المفاوضات الشرعية على المحادثات وأن يساعد في التنفيذ على الأرض.
- ◀ أن يُرسي منطق الإدماج للمفاوضات المستقبلية. يمكن أن يؤدي إرساء إدماج النساء والنهج المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي تجاه مفاوضات وقف إطلاق النار، إلى إرساء مبدأ إدماج النساء في المحادثات المستقبلية والتأكيد على أهمية خبرات المرأة. وبمجرد إلقاء الضوء على هذا الموضوع، قد يكون إغفاله من جدول الأعمال أقل احتمالاً فيما بعد. على سبيل المثال، سبقت اتفاقيات وقف إطلاق النار في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان معدلات مرتفعة من النصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي أدمجت في اتفاقيات السلام اللاحقة، كلٌّ في عملية السلام المناظرة (انظر المربع 3).¹⁰
- ◀ أن يضمن إدماج منظور النوع الاجتماعي في أي جدول أعمال للمفاوضات. يمكن للاتفاقيات أن تبدأ في تشكيل الأطر وجدول الأعمال السياسية التي تقيد أي مباحثات لعملية سلام تالية (انظر المربع 3 أدناه). على سبيل المثال، من بين 267 اتفاقاً لوقف إطلاق النار ما بين عامي 1990 و2016، قدم 56 اتفاقاً إشارات تجاوزت نصوص وقف إطلاق النار المحددة لتناقش قضايا أخرى متصلة، مثل إطلاق سراح السجناء. ومبادئ أو جداول أعمال عملية المحادثات. ولكن، كما يُبين اتفاق وقف إطلاق النار في ميانمار الذي وُقِع عام 2015، فإن إدماج نصوص النوع الاجتماعي لا يضمن مراحل المشاركة التالية، ويمكن أن تظل مشاركة النساء تمثل حقاً حصرياً لأطراف المفاوضات (انظر أيضاً ص 11 أدناه).¹¹

المربع 3

نصوص النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تضمنت فيها الاتفاقيات اللاحقة أيضاً مكوناً يتعلق بالنوع الاجتماعي

يمكن أن يمثل إدماج النصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار مؤشراً لإدماج النصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مراحل لاحقة من العملية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999-2003):

بدءاً من اتفاق وقف إطلاق النار في لوساكا عام 1999 الذي أدرج العنف الجنسي كأحد انتهاكات حقوق الإنسان وبالتالي يعد أحد انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار، ظهرت النصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي بقوة في عملية السلام التالية.¹² أكدت الاتفاقيات التالية على تمثيل المرأة من خلال 'الحصص'، حيث ذكرت أن المعايير الإقليمية قد عرّفت هذه الحصص من خلال اشتراط أن تتألف المؤسسات الوطنية من 30 في المائة على الأقل من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت الاتفاقيات التالية أيضاً الأمور التالية: وزارة للمرأة وشؤون الأسرة؛ المساواة في حق العمل، والتصويت وإتاحة التعليم؛ إعادة التأهيل النفسي؛ إتاحة الانتماء واستعادة الكرامة؛ مشاركة الجماعات النسائية في التنفيذ؛ وعقد جلسات استماع عن الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة.¹³

جنوب السودان (2014-2015):

أرسى اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة جنوب السودان وحركة تحرير السودان المعارضة الذي وقع عام 2014، مفاهيم تتعلق بالنوع الاجتماعي في عملية السلام. وعلى وجه الخصوص، تضمن الاتفاق حظر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحظر العنف ضد المرأة بشكل أعم، وإدماج النساء في فريق الرصد والتحقق.¹⁴ ركزت الاتفاقيات الإطارية التالية على تشكيل حكومة مؤقتة لتبادل السلطة، وأنشأت أيضاً وزارة لشؤون النوع الاجتماعي والأطفال والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى استحداث برامج للنساء المتضررات من النزاع (ولغيرهن).

في اتفاق تسوية النزاع، الذي وقّع في آب/أغسطس 2015 كانت الجماعات النسائية حاضرة أثناء 'المفاوضات'، ووقعت امرأة باعتبارها من 'أصحاب المصلحة' نيابة عن كتلة نساء جنوب السودان.¹⁵ بالإضافة إلى إعادة التأكيد على إنشاء وزارة النوع الاجتماعي، نص اتفاق عام 2015 على أن يكون الحد الأدنى لتمثيل المرأة على مستوى الوزراء ونواب الوزراء في السلطة التنفيذية القائمة على مبدأ تقاسم السلطة هو 25 في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، نص الاتفاق على اشتراطات محددة تُلزم الأطراف بترشيح أعداد محددة من النساء لشغل الحفائب الوزارية. وأكد على أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل خرقاً لوقف إطلاق النار. ضمن اتفاق عام 2015 أيضاً تمثيل النساء في اللجان المتعلقة بمكافحة الفساد واستعراض الدستور والأمن والمصالحة والاقتصاد، وجاء ذلك غالباً من خلال تخصيص مقاعد محددة للنساء. وقد أنشأ صندوق تنمية المشروعات النسائية لتيسير الانتماء للنساء وأعطى الأولوية لتوصيل الرعاية الاجتماعية للنساء (وأنشأ أيضاً صندوقاً لتنمية مشروعات الشباب). وضمن التكافؤ بين الجنسين كمبدأ دستوري. وأفسح المجال لمشاركة النساء في التنفيذ، من خلال منح الكتلة النسائية مقعداً في آلية رصد ترتيبات وقف إطلاق النار والأمن الانتقالي واستعراض الأمن والدفاع الاستراتيجي.

أوغندا (2006-2008):

أدت عملية السلام مع جيش الرب للمقاومة إلى توقيع العديد من اتفاقات السلام خلال الفترة 2007-2008. وضع ترتيب الاتفاقات وقف إطلاق النار بعد أربعة اتفاقات تأسس لحلٍ سياسي شامل بالإضافة إلى العدالة الانتقالية. وفي هذه الاتفاقات الأربعة، نصت فقرات المساواة بين الجنسين على الحماية والمشاركة بالإضافة إلى نهج مراعي للنوع الاجتماعي تجاه العملية ومنح النساء حقوقاً معينة. ينص اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في شباط/فبراير 2008 على نهج مراعي للنوع الاجتماعي تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والذي أعقبه اتفاق خاص بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد ستة أيام، نص مجدداً على مبادئ إدماج النوع الاجتماعي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.¹⁶

نظرة عامة على إدماج النوع الاجتماعي في أنماط اتفاقيات وقف إطلاق النار

على الرغم من انخفاض معدل إدماج نصوص النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار، إلا أن قضايا تمثيل النساء والمساواة بين الجنسين جرى تناولها في بعض الأحيان، كما تبين الأمثلة التالية.

1. انتهاكات وأنماط وقف إطلاق النار

◀ **العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.** النصوص التي تحظر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتي تُصنّفه بوضوح على أنه أحد نواقض وقف إطلاق النار، هي أكثر نصوص وقف إطلاق النار المحددة بحسب النوع الاجتماعي تضميناً في الاتفاقيات. يُلقى جينكيز وغويتز الضوء على أن عدم تضمين مثل هذا الحظر قد يؤدي إلى عدم رصد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وقد يقوّض إعادة البناء في مرحلة ما بعد الاتفاق بطرق ثلاثية. أولاً، قد لا تستطيع المؤسسات الجديدة التعامل مع عدم الاستقرار الاجتماعي الناتج عن الطرق التي استُخدم بها العنف الجنسي لإضعاف الهوية الإثنية أو الدينية أو تدميرها. ثانياً، قد يعيق الفشل في معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التعافي الاقتصادي عن طريق الفشل في تزويد النساء بالضمانات المناسبة لسلامتهن الشخصية، وبالتالي إعاقة الأنشطة الزراعية والسوقية التي تشارك فيها النساء عادةً. ثالثاً، قد يقوّض الفشل في معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الاتفاق من خلال تقوية الإفلات من العقوبة لمرتكبيه، بالإضافة إلى تقويض الثقة في الخدمات الأمنية، وبالتالي في الحكومة.¹⁷ تُبرز بعض اتفاقيات إطلاق النار التحرش والاستعباد الجنسي بصورة صريحة داخل نصوص العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.¹⁸ وتوفر إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام إرشادات واضحة بشأن إدماج العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في اتفاقيات وقف إطلاق النار.¹⁹

◀ **إطلاق سراح السجناء.** بموجب القانون الدولي، تمنح المعتقلات حمايات خاصة لكونهن نساء²⁰ ويشمل ذلك ما يتعلق بالرضاعة والحمل.²¹ كما يحق لهن الحصول على نفس الحماية والحقوق مثل الرجال فيما يتعلق بالمعاملة الإنسانية²² ويشترط القانون الدولي أيضاً أن تكون إقامة المعتقلات بمعزل عن نظرائهن من الرجال.²³ ولكن من الناحية التطبيقية، تتعرض النساء عادة لظروف اعتقال سيئة وقد يتعرضن للتحرش والاعتصاب وتكدس الأماكن. لذلك تُعطى للنساء والأطفال في بعض الأحيان الأولوية أثناء تبادل السجناء في اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تجري على كل من المستويين المحلي والوطني. ويظهر هذا النهج في وثيقتين لوقف إطلاق النار من النزاع السوري المستمر: **شروط وقف الأعمال العدائية**، على المستوى الوطني والتي تأمر "جميع الأطراف بالالتزام بالإطلاق المبكر لسراح المعتقلين، وبخاصة النساء والأطفال"²⁴؛ وبالإضافة إلى ذلك، نصت **هدنة الزبداني المحلية** على إطلاق "325 امرأة و25 حدثاً و150 رجلاً" من سجون الدولة.²⁵

◀ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. من آنٍ لآخر، لا تتضمن اتفاقيات وقف إطلاق النار نصوصاً لإنهاء العنف فحسب، وإنما تفصّل كيفية تفكيك الجيوش القائمة. وطبقاً للسياق، قد تتناول الاتفاقيات، على سبيل المثال، كيفية تسريح القوات أو خروج الأسلحة من الخدمة، والبدء على مسار نحو إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع و/أو مؤسسات الدولة. وفي بعض الحالات، جرى تناول احتياجات النساء ومصالحهن على وجه التحديد. على سبيل المثال، في الاتفاقيات التي جرى التفاوض بشأنها والتوقيع عليها بالأحرف الأولى (ولكنها لم توقع بالكامل أبداً ولم تنفَّذ) بين الحكومة الأوغندية وبين جيش الرب للمقاومة، ضُمّنت نصوص محددة تتعلق بالنساء والفتيات. ورد تعريف النوع الاجتماعي في أقسام التعريفات من اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، والذي ينص على أن "النوع الاجتماعي" يشير إلى الجنسين، الرجال والنساء، في سياق المجتمع.²⁶⁴

تضمنت نصوص الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم 23 شباط/فبراير 2008، بشأن تجميع المقاتلين وإيوائهم (الفصل 3) ما يلي:

أ. استعداداً للاتفاقيات والترتيبات التفصيلية الخاصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تمنح تدابير التنفيذ اللازمة للامتثال لمعايير الأمم المتحدة المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي والأطفال [معايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكاملة] الأولوية القصوى. (تحتوي معايير الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على فصل خاص للنوع الاجتماعي، انظر الموارد الواردة في نهاية هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء).

ومن اللافت أنه في التعامل مع مسؤوليات حكومة جنوب السودان (إحدى الدول الموقعة)، فإن الفصل 6 أشار إلى ما يلي:

6.1 (ب) عند تنفيذ هذا الاتفاق، تُطبّق المعايير والولايات القانونية الدولية، وبخاصة الولايات القانونية ذات الصلة الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000)، وقرار مجلس الأمن رقم 1612 بشأن الأطفال والنزاع المسلح (2005).

2. التنفيذ والرصد والتحقق

تُدرج لجان التنفيذ والرصد والتحقق، التي تشمل أعداداً نسبية من ممثلي كل طرف من أطراف النزاع، بصفة منتظمة كجزء من ترتيبات وقف إطلاق النار، وتكون إحدى الهيئات المشاركة حينما تُدرج نصوص محددة بحسب النوع الاجتماعي في بعض الأحيان. ونظراً لأن هذه الهيئات تتمتع عادةً بسلطات واسعة، فإن النص على المشاركة المجدية للمرأة يمكن أن يوسّع المشاركة في عمليات كانت ستصبح 'عسكرية' حصرية لولا هذه النصوص.²⁷ تتفاوت قوة النصوص من الحد بشكل عام على 'بذل قصارى الجهد لتضمين مشاركة المرأة'²⁸، إلى النص على عدد محدد من المقاعد للمرأة في هيئات الرصد.²⁹ ويمكن أن يضمن النص على أعداد محددة من النساء وجود مقعد للمرأة في مثل هذه اللجان، ومن الأفضل أن يوضع ذلك في إطار نقطة بدء، مع استخدام مصطلح 'كحد أدنى'. ويمكن أيضاً أن يساعد إدماج النساء في رصد اتفاقيات وقف إطلاق النار في بناء ثقافة مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الرصد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمثل هذه الفرص أن تكسب المزيد من النساء خبرات في الأمور العسكرية، التي كان من الممكن أن يظللن بمنأى عنها لولا هذه الفرص.

3. اشتراطات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

يمكن وضع انتهاكات وقف إطلاق النار في إطار يستخدم لغة حقوق الإنسان بطرق تعمل على الإشارة إلى المعايير الدولية الخاصة بالنساء. وكما دُكر أعلاه، يُعد إدماج نصوص حقوق الإنسان في اتفاقيات وقف إطلاق النار أمراً هاماً للتأكيد على أهمية حماية الحقوق في عملية السلام. عادة ما تدمج نصوص وقف إطلاق النار نصوص حقوق الإنسان والمساواة، والتي تشمل نصوص النوع الاجتماعي، بطرق متعددة:

◀ **إدماج المعاهدة.** يمكن للعديد من المعاهدات المستمدة من مجموعة القانون الإنساني الدولي أن توفر حماية من مستويين للنساء، باعتبارهن نساء ومدنيات. وتُدرج هذه الحماية في بعض الأحيان في اتفاقيات وقف إطلاق النار عن طريق الإشارة إلى المعاهدات الدولية أو إلى قرارات الأمم المتحدة التي تركز على المساواة بين الجنسين (مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، (السيداو)) وحماية المدنيين. لا تتضمن نصوص وقف إطلاق النار عادة سوى إشارات عامة للحمايات التي يوفرها القانون الدولي، إلا أن هذه الحمايات تكون بمثابة تذكير محدد لأطراف النزاع بواجباتهم بموجب القانون الدولي.

◀ **عدم التمييز.** تؤكد بعض اتفاقيات وقف إطلاق النار على عدم التمييز بناءً على النوع الاجتماعي والعرق والدين وما إلى ذلك. وعلى الرغم من عمومية هذه النصوص، إلا أنها تقوم بدور هام في حماية النساء ويمكن أن تُنشئ 'نقاط ارتكاز' يجري البناء عليها لاحقاً لكي تتضمن حقوقاً أخرى سواء عامة أو محددة بالنسبة للنوع الاجتماعي.

◀ **طرائق الحماية** داخل اتفاقيات وقف إطلاق النار، يمكن بسط الحماية للمدنيين أيضاً استناداً إلى المبادئ الإنسانية والقانون الدولي بطرق تنفيذ النساء. إذ شهد إخلاء المدنيين من المناطق المحاصرة في سوريا، على سبيل المثال، إعطاء الأولوية للنساء والأطفال وكبار السن والجرحي. دعا أحد مثل هذه الاتفاقيات لوقف إطلاق النار من حمص أيضاً إلى تعيين شرطيات، مما قد يساعد في توفير نهج محدد بالنسبة للنوع الاجتماعي عند التعامل مع الأشخاص النازحين داخلياً والذين تم إجلاؤهم.³⁰

4. ربط اتفاقيات وقف إطلاق النار بعملية السلام

حيثما ترتبط اتفاقيات وقف إطلاق النار بإنشاء محادثات السلام، قد يكون من المهم الضغط من أجل إدراج عبارات تشترط مشاركة النساء في هذه المحادثات. توفر نصوص وقف إطلاق النار الموجودة بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام:

◀ **نص صريح لمشاركة المرأة في وفود محادثات السلام**. دعا اتفاق وقف إطلاق النار في ميانمار عام 2015 إلى "وجود عدد مناسب/نسبة مناسبة من الممثلات النساء في عملية الحوار السياسي" (الفقرة 23). وفسرت القرارات المرفقة بهذه الوثيقة، وإطار الحوار السياسي الذي صدر لاحقاً، هذه النسبة على أنها لا تقل عن 30 في المائة.³¹

◀ **الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة رقم 1325**. ومن بين طرق الضغط الأخرى من أجل الإدماج أن تُدرج إشارات لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، كما ورد في اتفاقيين لوقف إطلاق النار من السودان وأوغندا. (انظر على سبيل المثال، الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية في عام 2008، الصفحة 11 أعلاه).

استراتيجيات لمفاوضات واتفاقيات وقف إطلاق النار الشاملة

تطلبت استراتيجيات النهوض بتعميم المساواة بين الجنسين في اتفاقيات وقف إطلاق النار نهجاً مبتكرة. ففي عملية السلام في ميانمار، على سبيل المثال، أجرت سيدات المجتمع المدني 'تحريراً من منظور النوع الاجتماعي' لاتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لبيان نقاط قوة الوثيقة التي يجري التفاوض عليها وقبولها.³² وبينت هذه العملية فعلياً كيف أن المفاوضات المؤدية إلى هذا الاتفاق لم تشمل النساء وجدول أعمالهن الرامية للتغيير وحددت طرقاً يمكن من خلالها إعطاء مزيد من الأولوية لمشاركة النساء والمخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

في ليبيا، قويت قدرة النساء على التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات وقف إطلاق النار من خلال دورهن في منظمات مثل الحركة الوطنية التي تسعى إلى تعزيز المصالحة على مستوى القاعدة. وكان من بين المبادرات التي انتهجتها الحركة إنشاء 'حيام السلام' التي أنشئت في مناطق الصراع العنيف حيث يمكن للنساء اللاتي فقدن أحبائهن من كلا جانبي النزاع الاجتماع لرتائهم. أتاح ما تجلبه مثل هذه المبادرات للنساء من تواجد جماهيري وشرعية، بالإضافة إلى وصولهن إلى أعلى مستويات القيادة في الحركة، مشاركة النساء بصورة مباشرة في مفاوضات وقف إطلاق النار.³³ وتشهد عمليات أخرى إدماج لجان/فرق تختص بالنوع الاجتماعي أو ما شابه ذلك وخبراء لتطوير تدخلات لعملية الوساطة وإلقاء الضوء على مكونات النوع الاجتماعي، مثل اللجنة الفرعية المعنية بالنوع الاجتماعي في عملية السلام الكولومبية التابعة للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا. أنشأت عملية غواتيمالا في التسعينات، على سبيل المثال، جمعية المجتمع المدني لكي تقدم المدخلات لمحادثات واتفاقيات السلام (التي تضمنت اتفاقاً لوقف إطلاق النار)، وكان القطاع النسائي في تلك الجمعية يحظى بالتمكين المناسب لإدماج توصياته في المناقشات الرسمية نتيجة وجود شخص معين رسمياً في تلك الوظيفة كجزء من هيكل مفاوضات السلام.³⁴

الخلاصة

تُفهم مفاوضات وقف إطلاق النار عادةً على أنها مرتبطة بصفة أساسية بالجهات الفاعلة المسلحة، وتمثل عملية محدودة تشمل الاتفاق على إيقاف القتال. ولكن تتسم كيفية وضع إطار لوقف إطلاق النار وتنفيذه بالأهمية لأطراف تتجاوز هذه الجهات الفاعلة المسلحة وصولاً إلى النساء، بل وإلى المجتمع بأسره، وعادة ما يكون لها أثر مستدام على مسار عملية السلام. تتعامل اتفاقيات وقف إطلاق النار مع المخاوف الأمنية 'للنزاع' ولكنها يمكن أن تؤدي إلى مخاوف أمنية أخرى (مثل أماكن تمرکز القوات أثناء عمليات التسريح أو المشكلات المتعلقة بدخول الأسلحة النارية إلى المنازل مجدداً). وعادة ما تنص على المساعدة الإنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإطلاق سراح السجناء مما يؤثر على النساء بطرق مختلفة عن الرجال بأساليب يلزم مُعالجتها بشكل محدد. يمكن أن تتضمن اتفاقيات وقف إطلاق النار أيضاً مبادئ وجداول أعمال للمحادثات المستقبلية.

لم تحظ الممارسات المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي والمشاركة المجدية للمرأة في المفاوضات وتنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار إلا بقدر محدود من الاهتمام حتى يومنا هذا. تبين الأمثلة المقدمة في هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء كيف سعت اتفاقيات وقف إطلاق النار السابقة إلى تضمين النصوص المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديم الأدلة على تأثير النساء ومناصري المساواة بين الجنسين. ولكنها تشير أيضاً إلى وجود مساحة كبيرة للتحسين من ناحية توقيت وكيفية إدماج النساء في مفاوضات وقف إطلاق النار، وكذلك على صعيد نصوص وقف إطلاق النار. وتظهر في الوقت الحالي بعض الإرشادات للمنظمات النسائية والوسطاء (على النحو الموضح في دليل الموارد الذي نقدمه في نهاية هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء)، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من التركيز في مجال مشاركة المرأة وإدماج النوع الاجتماعي في مراحل مبكرة من عمليات السلام.

الموارد الرئيسية

- In R. Wolfrum (ed.), Max Planck Encyclopedia of Public International Law (وقف إطلاق النار). Bell, C., 2009. Ceasefire
<https://opil.ouplaw.com/view/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e263?prd=EPIL>
- Chounet-Cambas, L., 2011. Negotiating ceasefires. Dilemmas & options for Mediators Centre for Humanitarian Dialogue, Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue. Dialogue, Mediation. Practice Series, Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue
متاح من خلال الرابط: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/NegotiatingCeasefires_HDcenter2011.pdf
- Cohen, D. K., A. Hoover Green and E.J. Wood, 2013. Wartime sexual violence: misconceptions, implications and ways forward, Special Report Washington DC: US Institute for Peace. الحرب: المفاهيم الخاطئة والتداعيات وطرق المضي قُدماً: تقرير خاص)، Washington DC: US Institute for Peace. متاح من خلال الرابط: <https://www.usip.org/sites/default/files/resources/SR323.pdf>
- Forster, R., 2019. Ceasefire Arrangements (اتفاقيات وقف إطلاق النار) (PA-X Report, Spotlight Series). Edinburgh: Global Justice Academy, University of Edinburgh
[/http://www.politicalsettlements.org/publications-database/ceasefire-arrangements](http://www.politicalsettlements.org/publications-database/ceasefire-arrangements)
- Holt-Ivry, O., A. Muehlenbeck and M. Barsa, 2017. Inclusive Ceasefires: Women, Gender, and a Sustainable end to Violence (اتفاقيات وقف إطلاق النار الشاملة: النساء والنوع الاجتماعي والنهاية المستدامة للعنف). Washington DC: Inclusive Security. متاح من خلال الرابط: <https://www.inclusivesecurity.org/publication/inclusive-ceasefires-women-gender-sustainable-end-violence>
- International Civil Society Action Network, 2019. 10 Steps to Ensure Gender Responsive Processes and Ceasefire Agreements (10 خطوات لضمان العمليات واتفاقيات وقف إطلاق النار المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي). متاح من خلال الرابط: <http://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/2019/01/ICAN-BPI-Steps-for-Inclusion-in-Ceasefire-Agreements.pdf>
- Ryland, R., T. Sagård, P. Landsverk, H. Mogleiv Nygård, H. Strand, S.A. Rustad, G. Clayton, C. Wiehler and V. Sticher, 2018. The Effects of Ceasefires in Colombian Conflict Trends, 7. (آثار عمليات وقف إطلاق النار على عمليات السلام الكولومبية)، Oslo: PRIO. متاح من خلال الرابط: <https://www.prio.org/Publications/Publication/?x=11097>
- Ryland, R., T. Sagård, P. Landsverk, H. Mogleiv Nygård, H. Strand, S.A. Rustad, G. Clayton, C. Wiehler, V. Sticher and D. Lander, 2018. The Effects of Ceasefires in Colombian Peace Processes (آثار عمليات وقف إطلاق النار على عمليات السلام الكولومبية)، Oslo: PRIO Paper. متاح من خلال الرابط: <https://www.prio.org/Publications/Publication/?x=11161>

إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، 2012. توجيهات للوسطاء: حول معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في اتفاقيات وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام، الأمم المتحدة، نيويورك. متاح من خلال الرابط: <https://peacemaker.un.org/node/1447>

إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة. يصدر قريباً في 2019. Guidance for Mediators on Ceasefires. United Nations, New York، (إرشادات للوسطاء بشأن اتفاقيات وقف إطلاق النار).

معايير الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (2004)، 5.10 النساء والنوع الاجتماعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ³⁵ متاح من خلال الرابط: <http://www.iddrtg.org/wp-content/uploads/2013/05/IDDRS-5.10-Women-Gender-and-DDR1.pdf>

معايير الأمم المتحدة الدولية في مجال السيطرة على الأسلحة الصغيرة، 6.10 النساء والرجال والطبيعة المتعلقة بالنوع الاجتماعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاح من خلال الرابط: <http://www.smallarmsstandards.org/isacs/0610-en.pdf>

أدوات النوع الاجتماعي الأعم

منظمة موارد المصالحة (2015). (Conciliation Resources)، مجموعة أدوات تحليل النوع الاجتماعي والنزاع، لندن: منظمة موارد المصالحة (Conciliation Resources). متاح من خلال الرابط: <https://www.c-r.org/resources/gender-and-conflict-analysis-toolkit-peacebuilders>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2012)، ورقة إحاطة عن السياسات بشأن تحليل النوع الاجتماعي والسياسات، نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. <http://www.unwomen.org/~media/Headquarters/Media/Publications/en/04AGenderandConflictAnalysis.pdf>

المراجع

- 1 Lyons, P.J., 2016. Truce, Cease-Fire and Armistice: The Legal Nuances of the الفوارق القانونية الدقيقة. *New York Times*. February 22. متاح من خلال الرابط: <https://nyti.ms/2K2G26T>
- 2 Indonesia/Aceh, Joint Understanding on Humanitarian Pause for Aceh (الفهم المشترك للوقفة الموقفة للاعتبارات الإنسانية في انتشيه)، May 2000 12. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/113/>
- 3 Bell, C, 2009. Ceasefire (وقف إطلاق النار). In R. Wolfrum (ed.) *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*. متاح من خلال الرابط: <https://opil.ouplaw.com/view/10.1093/law/epil/9780199231690/law-9780199231690-e263?prd=EPIL>
- 4 Summarized from Forster, R., 2019. Ceasefire Arrangements, PA-X Spotlight Series. Edinburgh: Global Justice Academy, University of Edinburgh <http://www.politicalsettlements.org/publications-database/ceasefire-arrangements>
- 5 نتوجه بالشكر إلى س. بيوكانون لهذا التقسيم وهذه المادة. See further Forster, R. Ceasefires, in M. Thapa, S. Romaniuk and P. Marten (eds), *The Palgrave Encyclopedia of Global Security Studies* (موسوعة بالجراف للدراسات الأمنية العالمية)، Palgrave MacMillan). تصدر قريبا.
- 6 تم تحديد الاتفاقات من بين 267 اتفاقاً لوقف إطلاق النار وقعت ما بين عامي 1990 و2015 المدرجة في قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X. (2017). Peace Agreement Access Tool. Political Settlements Research Programme, University of Edinburgh. متاح من خلال الرابط: www.peaceagreements.org
- 7 Jenkins R. and A. Goetz, 2010. Addressing Sexual Violence in Internationally Mediated Peace Negotiations (التعامل مع العنف الجنسي في مفاوضات السلام التي تجري بوساطة دولية)، *International Peacekeeping*, 17(2), pp. 261-277, at 263. المرجع السابق.
- 8 Tabbara H., and G. Rubin, 2018. Women on the Frontlines of Conflict Resolution and Negotiation: Community Voices from Syria, Iraq and Yemen, Discussion Paper (النساء على الخطوط الأمامية لتسوية النزاع والمفاوضات: أصوات من سوريا والعراق واليمن، ورقة مناقشة). نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- 9 Bell, C., 2015. Text and Context: Evaluating Peace Agreements for their 'Gender Perspective' (النص والسياق: تقييم اتفاقات السلام من خلال منظورها الجنساني). Research Paper. New York: UN Women at 17.
- 10 Buchanan C., and C. Williscroft, 2014. The Women are Ready: An Opportunity to Transform Peace in Myanmar (النساء مستعدات: فرصة لتحويل السلام في ميانمار)، (2016) Peace Support Fund, Khen, S.I. and M.Y.H. Nyo, (2014). Looking at the Current Peace Process in Myanmar through a Gender Lens (النظر إلى عملية السلام الحالية في ميانمار من منظور النوع الاجتماعي). -Berne: SwissPeace and Myanmar: Gender and Development Initiative- Myanmar at 22.
- 12 المادتان 1 و2، من اتفاق وقف إطلاق النار (اتفاق لوساكا)، 10 تموز/يوليو 1999، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/319>
- 13 انظر اتفاق لوساكا لعام 1999، المرجع السابق؛ Democratic Republic of Congo ('The Pretoria Agreement') (الاتفاق العالمي الشامل بشأن الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية) (اتفاق بريتوريا)، 12 كانون الأول/ديسمبر 2002، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/394>؛ مسودة دستور المرحلة الانتقالية، 1 نيسان/أبريل 2003، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1303>؛ Sun City Agreement (اتفاق صن سيتي)، 2 نيسان/أبريل 2003، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/404>.
- 14 المادتان 3 و6 من الاتفاق بشأن وقف العدائيات بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (المعارض)، 23 كانون الثاني/يناير 2014، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/884>.
- 15 اتفاق تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، أب/أغسطس 2015، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1357>
- 16 انظر الفصلين 3 و6، اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، 23 شباط/فبراير 2008، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/694>؛ الفصل 2، اتفاق نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، السودان، 29 شباط/فبراير 2008، متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/685>.
- 17 Jenkins and Goetz, 2010, 265.
- 18 من اللافت عدم وجود أي اتفاق سلام يتضمن أية إشارة لحظر العنف الجنسي فيما يتعلق بقوات حفظ السلام، ولكن الاتفاقات الموقعة بين الدول في البحيرات الكبرى الأفريقية المصممة للتعامل مع مجموعة من النزاعات في المنطقة تتضمن تعهدات بلغة تبدو مصممة لتغطي جميع الجهات الفاعلة على سبيل المثال، يحتوي الاتفاق بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، 15 كانون الأول/ديسمبر 2006، الفصل 11، المادة 11، على بروتوكول بشأن منع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال والذي ينص على: "تعهدت الدول الأعضاء، طبقاً للبروتوكول

- الموقع بشأن منع وقمع العنف ضد النساء والأطفال بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال من خلال منع وتجريم ومعاقبة أفعال العنف الجنسي، سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب، طبقاً للقوانين الوطنية والقانون الجنائي الدولي. " African Great Lakes, Pact on Security, Stability and Development in the Great Lakes Region (ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى). 15 December 2006. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/668/>
- 19 إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة. 2012. توجيهات الوسطاء: حول معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في اتفاقيات وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام. نيويورك: الأمم المتحدة. متاح من خلال الرابط: <https://www.peacemaker.un.org/node/1447>
- 20 المادتان 14 و 16، اتفاقية جنيف الثالثة (1949)؛ المادة 27، اتفاقية جنيف الرابعة (1949).
- 21 المادة 132، اتفاقية جنيف الرابعة (1949).
- 22 المادة 9، البروتوكول الإضافي الأول (1977)؛ المادة 12 البروتوكول الأول والبروتوكول الثاني لاتفاقية جنيف (1949).
- 23 المواد 14 و 25 و 108 اتفاقية جنيف الثالثة (1949).
- 24 المادة 2، سوريا، شروط وقف الأعمال العدائية، 22 شباط/فبراير 2016. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1507/>
- 25 سوريا، هدنة الزبداني وكفريا والفرع، 20 أيلول/سبتمبر 2015. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1440/>
- 26 الضلجان 3 و 6، أوغندا، اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، 23 شباط/فبراير 2008. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/694/>
- 27 Buchanan, C., A. Cooper, C. Griggers, L. Low, R. Manchanda, R. Peters and A.P. Prentice. 2012. From clause to effect: including women's rights and gender in peace agreements (من النصوص إلى الأثر: تضمين حقوق المرأة والنوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام). Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue.
- 28 Myanmar. Joint Monitoring Committee guideline for Each Level (Draft), 15 October 2015. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1545/>
- 29 انظر على سبيل المثال، السودان/دارفور، اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة - السودان، 10 شباط/فبراير 2013. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/880/>
- 30 المادة 2، سوريا، اتفاقية هدنة حمص، 7 شباط/فبراير 2014. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1525/>
- 31 الفقرة 23، ميثاق، اتفاق وقف إطلاق النار على المستوى الوطني بين حكومة جمهورية اتحاد ميانمار والمنظمات العرقية المسلحة، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1436/> تنص على "سوف نقوم بتضمين عدد مناسب/نسبة مناسبة من الممثلات النساء في عملية الحوار السياسي"، وهي عبارة أشارت القرارات المرفقة بها إلى أنها ينبغي أن تفسر على أن "عدد مناسب/نسبة مناسبة" تعني "السعي لتضمين 30% من الممثلات النساء." (القرار رقم 22 (لاحظ أنه لا يزال يوجد بعض الخلاف بشأن حالة هذه القرارات التي تتضمن الإشارة لاتفاق وقف إطلاق النار على المستوى الوطني، حيث تنظر المنظمات العرقية المسلحة للقرارات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نصوص وقف إطلاق النار)؛ انظر أيضاً ميانمار، إطار الحوار السياسي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015. متاح من خلال الرابط: <https://www.peaceagreements.org/view/1519/>
- 32 Alliance for Gender Inclusion in the Peace Process, 2018. If Half the Population Mattered: A Critique of the Myanmar Nationwide Ceasefire Agreement and Joint Monitoring Committee Framework from a Gender Perspective (إذا كان لنصف السكان أهمية: نقد لاتفاق وقف إطلاق النار الوطني في ميانمار وإطار الرصد المشتركة من منظور النوع الاجتماعي). In: Alliance for Gender Inclusion in the Peace Process. Yangon: Policy Brief No 4, May 2018. متاح من خلال الرابط: https://www.agipp.org/sites/agipp.org/files/if_half_the_population_mattered_a_critique_of_the_myanmar_nationwide_ceasefire_agreement_and_joint_monitoring_committee_framework_from_a_gender_perspective.pdf
- 33 Athie A., 2017. Women, Tribal Leaders Key to Rebuilding Libyan State (إعادة بناء الدولة الليبية). Washington D.C.: Global Observatory – International Peace Institute. متاح من خلال الرابط: <https://bit.ly/2oLfrQw> انظر أيضاً Alunni, A., M. Calder and S. Kappler. 2017. Enduring Social Institutions in Libya and Syria (المؤسسات الاجتماعية القوية الاحتمال وإعادة بناء المجتمع المدني في ليبيا وسوريا). British Council. متاح من خلال الرابط: <https://www.britishcouncil.org/research-policy-insight/research-reports/enduring-social-institutions-civil-society-peacebuilding-libya-syria>
- 34 انظر أيضاً، Diaz P.C., and S. Tordjman, 2012. Women's Participation in Peace Processes: Connections between Presence and Influence (مشاركة النساء في عمليات السلام: الروابط بين التواجد والتأثير). New York: UN Women. متاح من خلال الرابط: <https://reliefweb.int/report/world/women%E2%80%99s-participation-peace-negotiations-connections-between-presence-and-influence>
- 35 ملاحظة: تجري مراجعته في عام 2019.

مَن نحن

يهتم برنامج أبحاث التسويات السياسية بصورة محورية بكيفية جعل التسويات السياسية أكثر استقراراً وأكثر شمولاً للمتضررين منها بعيداً عن النخبة السياسية. وعلى وجه الخصوص، يوضح البرنامج العلاقة بين الاستقرار والإدماج، التي تُفهم في بعض الأحيان على أنها علاقة بين صنع السلام والعدالة.

يُعالج البرنامج ثلاثة أسئلة بحثية واسعة النطاق تتعلق بالتسويات السياسية:

1. كيف تظهر الأنواع المختلفة من التسويات السياسية، وما هي الجهات الفاعلة والمؤسسات والموارد والممارسات التي تُشكّلها؟
2. كيف يمكن تحسين التسويات السياسية من خلال مبادرات تتم بدافع داخلي، بما في ذلك أثر العمليات التي تدمج النوع الاجتماعي ومؤسسات سيادة القانون؟
3. كيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية تغيير التسويات السياسية، ومن خلال أي التدخلات؟

تعد أكاديمية العدالة العالمية بجامعة إينبرو هي المنظمة الرائدة. ويشمل شركاء برنامج أبحاث التسويات السياسية: مركز الدراسات التماسوي للسلام وتسوية النزاعات ومنظمة موارد المصالحة (Conciliation Resources) ومنظمة إنترناشيونال أيديا ومعهد الدراسات الأمنية ومعهد ريفت فالي ومعهد العدالة الانتقالية (جامعة أولستر).

اطلع على مزيد من المعلومات من خلال الرابط: www.politicalsettlements.org

